المشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة
(قراءة تنظيرية)

الباحثان

أ.د.يوسف عناد زامل

م.م.وسن حمودي حنيوي

مقدمة:-

احتل موضوع المشاركة السياسية الإنتخابية للمرأة أهمية خاصة بعد التحولات الديمقراطية في العالم والتي عدت إحدى متطلبات النظام العالمي الجديد الذي يدعو إلى الإصلاح السياسي والديمقراطي وتمكين المرأة كضرورة ملحة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إذ لم يعد ممكنا لأي مجتمع أن يدعي أنه يسير على طريق الديمقراطية عندما يكون نصفه مهمشا او معطلا.

والمتتبع للمواثيق والاعلانات الدولية الصادرة عن الامم المتحدة يجد أنَّ بنودها قد ركزت مبدئيا على الحقوق السياسية للمرأة ولاسيما حقها في الاقتراع في الانتخابات والاستفتاءات العامة والترشيح لمقاعد الهيئات المنبثقة عن الانتخابات العامة . لذلك بات من الضروري لتحقيق التحولات الديمقراطية الانمائية في الدولة تطوير المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة لما لها من أثر في نقلها إلى وضع أفضل وأكثر تطورا .

ونظرا لحداثة التجربة الديمقراطية في المجتمع الدولي لاسيما البلدان العربية ومصالح القوى الفاعلة ومؤثرات الإرث الثقافي والنظرة الذكورية ، فإنَّ نتائج هذه التجربة ربما عكست بعض المظاهر التي تشوه صورة التحولات الديمقراطية وتضع العراقيل أمام المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة في العالم العربي اليوم .

هنا اراد الباحثان ان يلفتا النظر من ان المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة لم تاتي من فراغ بل هناك اتجاهات فكرية (تنظيرية)تعد الحجر الاساس لهذه العملية الديمقراطية تناولها الكثير من العلماء في السياسة والاجتماع...الخ،ليؤكدوا احقيتها من خلال المواثيق والمبادئ ليس فقط في القوانين الوضعية وانما في الاساس هي قوانين ألهيه اقرتها الاديان السماوية كافة.

لذا سنتناول في ثنايا البحث ما يأتي:-

اولاً:موضوع واهمية وهدف البحث

ثانياً:مفاهيم ومصطلحات البحث

ثالثاً:الاتجاهات النظرية للمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة

اولاً: موضوع واهمية وهدف البحث:-

*** موضوع البحث:-**

تُعد الانتخابات احد أهم مظاهر المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة ، وفي ظل النظام العالمي الجديد وتزايد الدعوات للإصلاح والديمقراطية ، أصبح الحق في المشاركة السياسية ، وإجراء انتخابات حرة نزيهة حلقة مهمة من سلسلة الحلقات المفضية إلى التحول الديمقراطي ، ووسيلة أساسية لتعبير الشعب عن إرادته في اختيار الحكام وفي استبدالهم . وهذا الحق نص عليه وكفله للمرأة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام (١٩٤٨) ووثيقة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام (١٩٦٦) كما نصت عليه العديد من المعاهدات والاتفاقات الدولية والإقليمية . حتى أصبحت هذه الممارسة مبدأ دستوريا تحرص الدول الديمقراطية على تطبيقه والالتزام بمضمونه تجسيدا لمبدأ المساواة بين المواطنين في المشاركة الانتخابية تصويتا وترشيحا. غير أنَّ المشاركة الانتخابية للمرأة لم تسر دائما في خط مستقيم ، ولم تطبق من دون متاعب ، بل العكس صحيح . إذ أنَّ الواقع يكشف عن أنَّ المرأة لم تأخذ دورها في ممارسة حقوقها السياسية بما يتناسب مع ثقلها السكاني ومكانتها وعطائها وتأريخها ، لولا وجود نظام (الكوتا) الذي ساعدها بقوة القانون تحديد عدد من المقاعد للمرأة .

ذلك أنَّ مشاركة المرأة في التصويت لا يعني بالضرورة تحصيل النساء تمثيلا في الهيئات المنتخبة يوازي نسبتهن في المجتمع أو يدنو منها ، أو حصولها على حقوقها السياسية ، فهناك دول كثيرة تعطي هذا الحق للمرأة ، وقد تحتل المرأة بموجبه مقاعد في البرلمان ، وقد تصل إلى المناصب الوزارية التي قد تبدو من الناحية الشكلية أنها مؤشر على تقدم المرأة ونيلها حقوقها ، ولكنها في العمق لا تعبر تعبيرا صادقا عن مكانتها الحقيقية في المجتمع ، وفي الاشتراك في صنع القرار، إذ لا تمارس المرأة سلطات مؤثرة ، ومشاركتها تأتي جزءا من تفضيل سلطوي من الهيئات الذكورية لتزيين واجهات الهيئات السياسية بالمرأة ، لاسيما في المجتمعات العربية،ومن هنا في هذا البحث الاساس العلمي لموضوع المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة.

*** أهمية البحث :-**

ليس من المبالغة أن نحكم بأنه لم يحتل موضوع مثلما احتلت قضية المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة من مكانة واهتمام في الجدل الفكري والسياسي ، سواء في إطار الفلسفة الغربية أو في دوائر الفكر الأسلامي . وفي ظل ظروف التحولات الديمقراطية المعاصرة بمتغيراتها الدولية والاقليمية والمحلية ، وكما هو الحال في المجتمع العراقي اليوم أصبحت المشاركة الانتخابية للمرأة تحظى بمتابعة كبيرة من فئات المجتمع المختلفة ، بين مؤيد ومعارض ومتردد في موقفه من ممارسة المرأة لهذا الحق.

وانطلاقا من الإحساس بوجود تغير حقيقي في المناخ الاجتماعي والسياسي نحو المرأة باتجاه التحول الديمقراطي وعدم وجود دراسات جدية بخصوصه ، تأتي أهمية البحث في هذا الموضوع ، حيث من المتغيرات التحولات الديمقراطية وإشكاليات ازدواجية الموقف المجتمعي من قضايا المرأة ومنها قضية مشاركتها السياسية ، ما يستحق منا الاهتمام والبحث .و هناك محاولات تناولت مسألة الديمقراطية، أو الكتابة في موضوع المشاركة السياسية للمرأة ، ومن هنا تأتي أهمية بحثنا الاتي :-

١- تعد المشاركة الانتخابية السياسية شكلا من أشكال التعليم ، إذ تتعلم المرأة من خلالها حقوقها وواجباتها، وتدرك مسؤوليتها الاجتماعية ، وتعرض مشكلاتها بحرية في إطار الممارسة الديمقراطية .

٢-ان المشاركة الإنتخابية مبدأ أساس من مبادئ التنمية ، كونها تمكن المرأة من الوصول إلى مواقع التأثير المجتمعي ، والمشاركة في تنمية المجتمع فضلا عن أنَّ المجال السياسي لمشاركة المرأة يعد الأهم بسبب ارتباطه بالمسائل الأخر(التعليمية ، الصحية ، والاقتصادية) وتأثيراته المباشرة في التنمية بشكل عام ، وهي أفضل وسيلة لتدعيم الشخصية الديمقراطية وتنميتها .

*** هدف البحث:-**

إنَّ هدف البحث هو محاولة التعرف على الاتجاهات الفكرية أي التنظير الذي يعد الاساس في دراسة موضوعات و بحوث المشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة.

ثانياً: مفاهيم ومصطلحات البحث:-

سنعرض اهم المفاهيم والمصطلحات وهي الاساسية في البحث كما يأتي:-

*** المشاركة السياسية :-**

إنَّ مفهوم المشاركة السياسية كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية يكتنفه كثير من الغموض ، لذلك تعددت التعريفات لهذا المفهوم ، وهي تعكس خلفيات أيديولوجية وسياسية مختلفة ، وللاقتراب من فهم مفهوم المشاركة السياسية الانتخابية ، يقتضي توضيح المقصود بمصطلح المشاركة السياسية .فالمعنى العام أو الواسع للمشاركة السياسية ، هي(ممارسة السياسة على المستوى العام)(١). وأيضا هي(مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية)(٢).

والمشاركة السياسية :- ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون الاعتياديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا ، منظما أم عفويا، متواصلا أم متقطعا ، سلميا ام عنيفا ، شرعيا أم غير شرعي ، فعالا أم غير فعال(٣).

كما تعرف:- بأنها الأنشطة النوعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتغيير الظروف الصعبة ، وللتأثير في نظام الحكومة ، واختيار المسؤولين ، وتحديد السياسات ، والبرامج التي تؤثر في طبيعة معيشتهم ، وهذه الأنشطة أما أن تكون مؤيدة لوجود الحكومة أو مناوئة لها(٤).

وتعرف المشاركة السياسية أيضا :- بأنها العملية التي يؤدي الفرد من خلالها دورا مباشرا أو غير مباشر في الحياة السياسية والنشاطات السياسية المجتمعة ، وتكون لديه الفرصة لأن يشترك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها (٥).

وللمشاركة السياسية صور متعددة تشمل. (المشاركة في النشاط الانتخابي وهو موضوع دراستنا والالتحاق بالأحزاب والتجمعات السياسية والنقابات والمنظمات التطوعية ، والمشاركة في الأنشطة العنيفة كالاحتجاجات والتظاهرات والمصادمات). وهناك تداخل بين مصطلح المشاركة السياسية ، ومفاهيم (المواطنة ،الإقصاء ، الاشتراك).

فالمواطنة :- مفهوم يقابل عند بعض علماء السياسة مفهوم المشاركة التي يمكن أن تتخذ أسما جديدا هو (المشاركة في المواطنة) وهنا تأتي كلمة المواطنة بمعنى :- أن تكون العلاقة بين المواطن ووطنه قائمة على أساس سعي المواطن وراء حقوقه وتمسكه بالتزاماته الوطنية ، بحيث يقوم بالمشاركة في إتخاذ القرارات على أساس من أنه شريك مع غيره في هذا الوطن(٦).

والإقصاء :- يعني إبعاد المواطنين وإزاحتهم كليا عن طريق المشاركة(٧).

والاشتراك :- مفهوم يعني عمليا أن يسمح للمواطن بإبداء رأيه عند اتخاذ القرارات، لكن التنفيذ يبقى بيد من يملك الأمر،سواء أراد المواطن أو رفض ، وهذا الاشتراك لا يمت بصلة حقيقية للمشاركة المطلوبة(٨) .

وهناك نموذج آخر أكثر تعقيدا للاشتراك ، حينما تقوم فئة أو نخبة بإتخاذ القرار ثم يطلب من المجتمع المشاركة في تنفيذه ، ومن ثم تحمل مسؤولية الخطأ وأعبأه في القرار، الذي لم يكن فيه المواطن أكثر من متفرج لا يملك رأيا أو مشورة(٩).

ويرى الباحثان أنه على الرغم من كل مظاهر الديمقراطية الوليدة في العراق الجديد، التي يراد لها أن تحيط بعملية المشاركة السياسية للمرأة العراقية وإتخاذ القرار، فإنَّ مشكلة المرأة العراقية ، لم تعد تتمثل في قضية الإقصاء السياسي ، بل أنها تتمثل في إشكالية الاشتراك لا المشاركة .

ومما تقدم لمفهوم المشاركة السياسية استخلصت الباحثة اختلاف الاجتهادات وتنوعها حول معنى المشاركة السياسية ، ووجدت كثيرا من الأراء حاولت تقديم تعريف شامل ، لكن معيارية التعبير حالت دون الإطلاق إذ إنَّ كل باحث قد ركز على فكرة أو زاوية محددة من المشاركة. لكنه ليس من الصعب أن تجد الباحثة كثيرا من نقاط الإلتقاء بين مختلف التعريفات والمتمثلة بتأكيدها على أنَّ المشاركة السياسية :-

أ- سلوك متعد د الأوجه ، وأنَّ المشاركة الانتخابية تمثل أحد هذه الأوجه .

ب- هي مشاركة طوعية إرادية وليست قسرية .

جـ- أنها عامة وشاملة لا مشاركة النخبة فقط ، وهي حق للمواطنين الراشدين جميعا دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو أي أعتبار آخر.

* المشاركة الانتخابية :-

هي مشاركة ظرفية ، وتسمى بالمشاركة الآلية لأنها فعل يمارسه الفرد لمرة واحدة أو مرات عدة في مناسبات محددة ثم يكمن سياسيا ، ومن مظاهرها التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات ، وهذه المشاركة تخص غالبا غير الناشطين سياسيا من الجمهور(١٠) .

والمعنى العام للمشاركة السياسية الانتخابية :- هي نوع من أنواع الممارسة السياسية التي يؤديها المواطنون دون تمييز من خلال صناديق الاقتراع ، تعبيرا عن إرادة الشعب في الحكم باختيار ممثليه من بين المتنافسين المرشحين في الانتخابات لتولي مسؤولية التنظيمات السياسية والاجتماعية في المجتمع(١١).

والمشاركة الانتخابية قانونا:- هي التنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة باسم الشعب عن طريق فريق من النواب المكلفين بممارسة سياسة معينة معلن عنها في برامجهم السياسية في الحملة الانتخابية(١٢).

وفي سياق المفهوم القانوني أيضا ، وكما عبر عنها الفقه العراقي:- (هي السلطة التي يمنحها القانون لبعض المواطنين ، أن يكونوا هيأة الناخبين الذين يشتركون في الحياة السياسية مباشرة أو عن طريق اختيار ممثلين ينوبون عنهم في ممارسة السلطة(١٣).

والمشاركة الانتخابية في المفهوم السياسي :- كما عرفها (ريتشارد هيجون):- هي أي نشاط سياسي يستهدف التأثير في نتيجة العملية الانتخابية من خلال قيام الأفراد بممارسة الحق السياسي الذي يكفله الدستور للمواطنين والمتمثل بأحقيتهم في ترشيح أنفسهم للانتخابات أو القيام بالتصويت لاختيار القيادات في مختلف مستويات العمل السياسي(١٤).

أما المفهوم الاجتماعي للمشاركة الانتخابية:- فهي الأنشطة الإدارية التي عن طريقها يكون لكل مواطن دور في العملية والحياة السياسية لمجتمعه، التي ستكون في نهاية المطاف محصلة مشاركات كل الأفراد في المجتمع والرابط بين الفردية والجماعية(١٥).

وتعني المشاركة السياسية الانتخابية عند باحثين عراقيين مهتمين بالشأن السياسي أنها (الجهود الشعبية في التعبير العملي عن الديمقراطية . التي يضمن المواطنون عن طريقها مساهمتهم في عملية اختيار القادة السياسيين ، وصنع السياسات العامة والقرارات السياسية والتأثير فيها)(١٦).

أما المعنى الأكثر شيوعا لمفهوم المشاركة السياسية الانتخابية :- فهو قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني الحر في إتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر، أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك نيابة عن الأفراد الذين انتخبوهم(١٧).

ثالثاً:الاتجاهات النظرية للمشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة:-

تمهيد :

النظرية هي مجموعة من القضايا المحددة بدقة والمتسقة مع بعضها ، بحيث تمكن من التنبؤ بنتيجة محددة حينما تتوافر شروط معينة. ولكل علم نظرياته العلمية التي تختص بتفسير الظواهر التي تهتم بدراستها ، ونظرا لتعقد الظواهر الاجتماعية واتساعها ، فإنه توجد أحيانا نظريتان أو أكثر تفسر كل ظاهرة من الظواهر أو الوقائع الاجتماعية وتقدم إطارا معرفيا يمكن تعميمه أو القياس عليه بوصفه اشتقاقا منطقيا لمبادئ محددة .

وقد تميز علم الاجتماع في نموه وتطوره بظهور مجموعة كبيرة من النظريات المتصارعة لتفسير الظواهر الاجتماعية ومع أنَّ هذا الموقف لم ينته بعد ،غير أنَّ الاختلاف بين علماء الاجتماع أخذ الآن في التناقض .

فهم اليوم يتفقون على عدد من القضايا المتضمنة في نظرته سوسيولوجية شاملة ، مع انهم غالبا ما يعبرون عن هذه القضايا بإصطلاحات مختلفة ومتباينة . وهذا ما يجعل من المادة النظرية المتاحة أمام الباحث وفيرة لكنها تحتاج إلى دراسة معقدة ومعمقة. مما يجعل الباحثين في اختياراتهم للتفسير السياسي للظواهر الاجتماعية، يستعيرون ويؤلفون بين أكثر من إتجاه لأغراض بحثية.

ومع الإشارة الى أنَّ منطقية النظرية العلمية لأي ظاهرة سياسية ، هي ليست ضرورية لتنظيم نتائجه فحسب ، بل أساسا لتحديد الموضوعات التي يجب أن تكون مجالا للبحث ، وكحقيقة فإن الموضوعات العلمية للظاهرة سياسية لكي تفرض نفسها إلى الوجود ، لابد لها من أن تستند إلى تصورات نظرية تكشف عن حقيقتها .

وطالما أننا لا نقصد أن يكون هذا البحث دائرة معارف سوسيولوجية ، فإنَّ كثيرا من الافكار والنظريات العلمية القيمة يمكن أن تظل خارج مجال بحثنا هذا ، لذلك فإنَّ الباحثان سوف يستعرضون ما يبدو من هذه النظريات أنَّ له صلة حقيقية بظاهرة المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة . وهذه النظريات هي :-

١-النظرية البنائية الوظيفية والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة.

٢-نظرية التحديث السياسي والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة.

٣-النظرية الماركسية والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة.

٤-النظرية النسوية الحضارية والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة.

٥-نظرية الجندر والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة.

٦-النظرية الديمقراطية والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة.

١- النظرية البنائية والوظيفية والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة:-

ظهرت البنيوية الوظيفية كإتجاه نظري في علم الاجتماع متأثر بالفكر الوضعي نهاية القرن التاسع عشر وهذا الإتجاه لم يأت أو يتبلور نتيجة جهد فردي لمنظر بعينه ، بل تظافر على الاسهام فيه مجموعة من المنظرين في مجال علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية. الذين تناولت آراؤهم الاهتمام بموضوعات البناء الاجتماعي (كالتكامل والتوافق والتوازن وغيرها من المفاهيم)(١٨). وقد عرف من بين أهم منظريه (هربرت سبنسر، دوركايم ، رادكلف براون ، مالينوفسكي ، ماكس فيبر ، باريتو ، بالكوت بارسونز ، روبرت ميرتون ، سي رايت ميلز ،الفن جولندر، وغيرهم كثير)(١٩). وقد عرف المذهب الوظيفي انتشارا واسع النطاق في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية ، ويعد (تالكوت بارسونز) رائدا للوظيفية في المجال السياسي من خلال كتابه (التنظيم الاجتماعي) وبحوثه عن (النظام الاجتماعي الامريكي) و (سلوك الناخبين الامريكيين)(٢٠).

وتوجز الطروحات الفكرية لهذه النظرية حول فكرة رئيسة ترى أنَّ أي نظام اجتماعي يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة والمتساندة التأثير المتبادلة بينها ، بحيث أنَّ كل جزء أو عنصر من عناصر البناء تكون له وظيفة تشترك في تطور او صياغة الكل ومن ثم المحافظة على شكل النظام الاجتماعي العام(٢١). وفي تفسير ذلك ذهب العالم (دافيز) إلى أنَّ التحليل الوظيفي هو(تأويل الظواهر الاجتماعية بالبحث أولا عن وظيفتها أي النتائج المترتبة عليها بالنسبة للنسق الاجتماعي الأكبر ، في ضوء الصلات المتبادلة بينها من جهة وبين الكل الذي يحويها من جهة ثانية ، بمعنى اعتماد الكل على اجزائه ، مثلما تعتمد الأجزاء على الكل أيضا (٢٢).

وطبقا للتحليلات البنائية الوظيفية ، يعد النظام السياسي أحد المكونات الرئيسة للنسق الاجتماعي الكلي ، فهو يرتبط بغيره من النظم الاجتماعية المكونة لهذا النسق ، كما أنه يتفاعل ويتساند مع هذه النظم ويتكامل معها من خلال الأدوار والوظائف التي يؤديها ، ويشترك من ثم في تشكيل البناء الكلي للنسق الاجتماعي الذي يشمله وتدعيمه فضلا عن تحقيق اهدافه والحفاظ على بقائه(٢٣). وتبعا لذلك فإن المذهب الوظيفي في تناوله للظاهرة السياسية قد ركز اهتمامه بصورة رئيسة على النظام السياسي وعنىَ بثلاثة جوانب مهمة منه وهي : العوامل التي تؤثر في النظام السياسي، كيفية ادائه لوظائفه، ثم كيف يتماسك ويحافظ على بقائه ؟ ولذلك فهو ينطلق من نقطتين في بحوثه ، هما البنى السياسية والوظائف الاساسية في النظام السياسي(٢٤) فالحزب السياسي هو بنية ضمن النظام السياسي ويؤدي مجموعة وظائف ، بما فيها وظائف ايصال رغبات الناخبين إلى الحكومة ، وبالمقابل يقوم بوظيفة إعلام الناخبين بالمشكلات السياسية المهمة ، ويهيء أكبر عدد من الافراد للمشاركة على نطاق واسع بالنظام السياسي كي يحافظ على النظام السياسي ، غير أنَّ هناك بنى أخر كجماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية ، قد تقوم بأداء هذه الوظائف أيضا حتى في غياب الاحزاب السياسية(٢٥).

وبصدد ذلك يعتقد (ايستون)في تحليله للانظمة السياسية أنَّ أهم ما يميز علاقة المجتمع بالمؤسسة السياسية هو ضمان مشاركة أفراد المجتمع في النشاط السياسي ، حتى يكون البناء السياسي قادرا على الإيفاء بالتزاماته المتبادلة مع المؤسسات الاجتماعية الأخر التي تتولى المشاركة في صنع القرارات السياسية ومتابعة تنفيذها وطاعتها من أفراد المجتمع(٢٦) فأي نظام سياسي في أي مجتمع يتطلع إلى البقاء والاستقرار، وقد لا يتأتى له ذلك إلا من خلال توسيع قاعدة الديمقراطية بظهور الأحزاب أو تطور وسائل الاتصال الجماهيري التي تهيء لأفراد المجتمع ممارسة حقوقهم السياسية على أكمل وجه. وتحاول إخراج أفراد المجتمع من مجرد أفراد اعتياديين يمارسون أدوارا اجتماعية معينة إلى أفراد سياسيين يباشرون ادوارا وظيفية سياسية ، وهي (الانتخاب)،كما أنَّ المشاركة تحافظ على استمرار النسق وتحافظ على توازنه ، وذلك لأن ممارسة المرأة المشاركة السياسية من شأنها أنَّ تعمل على تحقيق الرضا السياسي لشريحة واسعة تمثل نصف المجتمع(٢٧).

فضلا عن ما تمثله المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة من تأثير في تغيير مركزها الاجتماعي بما ينعكس ايجابا على أدوارها في المؤسسات الاجتماعية الأخر التي يضمها البناء الاجتماعي للمجتمع . طالما أنَّ المؤسسات السياسية هي جزء من المؤسسات الاجتماعية البنيوية ، وأنَّ النشاطات السياسية تترك آثارها الفاعلة في جميع مؤسسات المجتمع (مثلما تتأثر هي بها) بحيث يصيبها التغير من نمط إلى نمط آخر.

وتتضمن أدوار المرأة في المؤسسة السياسية كافة الأنشطة السياسية بدءا من الترشيح والتصويت في الانتخابات ، وشغل المناصب السياسية وعضوية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ، والمشاركة في الدعاية الانتخابية وحضور الندوات والاشتراك في الاحتجاجات والتظاهرات العامة. وغيرها من أشكال التعبير عن المشاركة السياسية التي تشكل حلقة وصل بين المجتمع والدولة التي يمكن أن يكون للمرأة من خلالها الدور في انجاز بناء سليم للمؤسسة السياسية والمجتمع ، لما تمثله المرأة من ثقل بشري واجتماعي لايمكن إغفاله او الإستغناء عنه في التنمية السياسية والاجتماعية لمكونات البناء الاجتماعي للمجتمع .

كما أنَّ منظري الوظيفية البارزين قد قدموا لمفهوم المشاركة السياسية كما فعل (ماكس فيبر) في تناوله لأنماط السلطة (التقليدية ، الكارزمية، القانونية) التي خلصت إلى النمط الشرعي للسلطة الذي يصاغ قانونا ويعني بقبول الخاضعين ورضاهم من خلال الانتخاب تنظيما للقوة الرشيدة في المجتمع (٢٨).

وما أشار إليه (بارسونز) من أنَّ السلطة (هي ما يمكن ان نطلقه على النظام الاساسي الذي يتحمل تلك المسؤولية الرشيدة في الوظيفة السياسية ، ومن يقبض على السلطة قد لا يكون فردا ، بل يمكن ان يكون هيأة كلية أو جماعة تكون للأفراد الأعضاء فيها سلطة طرح الأصوات مشاركين في قرارات الجماعة(٢٩) .

بمعنى أخر انَّ النظام السياسي لا يتكون من أفراد بل يتكون من أدوار متفاعلة ، وأنَّ هذه الأدوار قد تكون لأصحابها أدوار اخر داخل النسق الاجتماعي الكلي ، فكما للفرد دور في النظام السياسي ، حينما يدلي بصوته في عملية الانتخاب ، وعندما يكون عضوا في حزب من الأحزاب او عضوا في برلمان ، هناك ادوار أخر يباشرها الفرد داخل الأسرة والنظام الديني والنظام الاقتصادي ، ونتيجة لتعدد لأدوار يتداخل التنظيم السياسي مع غيره من النظم الاجتماعية الفرعية التي تشكل النسق الاجتماعي الكلي وتختلط حدوده مع حدودها. يضاف الى ذلك أنَّ حدود النظام السياسي تتسم عادة بالتغير والمرونة وعدم الاستقرار ولذلك فهي تضيق في بعض الأحوال بحيث تضم عدد ضئيلا من المشاركين في العملية السياسية (كما في حالة منع او وضع قيودعلى المشاركة السياسية للمرأة) وقد تتسع في أحوال أخر لتشمل المجتمع بأسره ، ففي يوم الانتخابات مثلا تتسع هذه الحدود نتيجة انتقال الناخبين من مقار عملهم وأماكن إقامتهم الى صناديق الاقتراع لمزاولة حقهم في التصويت ، ومن ثم يتحول هؤلاء الناخبون – ولو ليوم واحد – من مجرد أفراد اعتياديين يمارسون أدوارا اجتماعية مألوفة إلى أفراد سياسيين يباشرون أدوارا وظيفية محددة ، ومن ثم فهم يتخطون حدود هذا الدور المألوف لديهم.

ومع ذلك فقد اثيرت حول المذهب الوظيفي كثير من الانتقادات والتساؤلات لعل في مقدمتها أنَّ المذهب الوظيفي مكرس للمحافظة على النظام السياسي وخدمة الأوساط المحافظة في المجتمع ، ومن ثم تقرير الوضع الراهن . بما يستبعد تغيير النظام السياسي نفسه ، وعليه فإنَّ المذهب الوظيفي يمكن أن يكون مفيدا في ظروف المجتمعات الغربية وكفلسفة استعملت في التصدي للماركسية ، إلا إنه لايمكن أنَّ يطبق في مجتمع فقد توازنه الاجتماعي بحكم الانقسامات التي تمزقه(٣٠).

٢- نظرية التحديث السياسي والمشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة :-

حاول منظرو هذا الإتجاه تقديم رؤى جديدة تؤكد أهمية التنمية السياسية لتفسير التغيرات التي تحصل في الانساق السياسية في المجتمعات المعاصرة التي تمر بعمليات التحديث السياسي باعتماد مقارنات بين المجتمعات النامية والمجتمعات الحديثة . وتستند هذه النظرية في طروحاتها لتبرير الوضعية السياسية باعتماد الأساس الفكري لآراء النظرية البنائية الوظيفية ولكن بإطار مختلف ولاسيما أفكار (دوركايم)بالمقارنة بين المجتمع التقليدي وما عليه من حالة عاطفية ودرجة تضامن اجتماعي عالية تسودها ثقافة الخضوع وعدم المساواة ، والمجتمع الحديث وما عليه من عقلانية وحالة تضامن عضوية ادنى من سابقتها ، لكن تسودها ثقافة المشاركة والمساواة كونها منحت كل فرد من الجماعة أن يطور شخصيته وفرديته(٣١). وهي الفكرة نفسها تقريبا بالنسبة لـ (ماكس فيبر) الذي يرى أنَّ المجتمعات الرأسمالية تقوم على درجة عالية من النمو البيروقراطي والترشيد اللذين يدعمان عنصر التنظيم الذي يجعل البلدان الغربية الرأسمالية اكثر البلدان التي تتسم بالديمقراطية وتتيح فرص المشاركة في الحياة العامة والسياسية لكافة أفراد الشعب عن طريق الانتخابات التي تعين السلطات العليا من كامل اعضاء الجماعة ومن ثم تقوم السلطة على الطاعة الإرادية المتبادلة من طرف الشعب ، ومن يتولى مراكز القرار(٣٢).

وفي إطار نظريات التحديث السياسي ذهب (ادوارد شيلز)إلى أنَّ الديمقراطيات السياسية هي النظم السياسية الحديثة ، وهي أيضا الهدف الذي يسعى للوصول إليه كل نظام سياسي خلال نموه ، وأضاف أنَّ الديمقراطيات السياسية تفرض نموذجا معينا من الثقافة السياسية التي لايمكن ممارستها إلا إذا توافقت مع إرادة حقيقية لدى المواطنين للتمسك بها. كما انطلق منظرو التحديث السياسي وفي المقدمة منهم كل من (كابريل الموند) و(سدني فيربا) من العوامل الخاصة بالتنمية الاجتماعية ، وذلك لاعتقادهم أنَّ الدول النامية سوف تمر المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة نفسها(٣٣). وذكروا أنَّ ذلك يتطلب وقتا لتغيير القيم*.

كما ان التحديث يتطلب الكفاءة والانجاز والتخصص والحياد الوجداني والمصالح الجماعية ، وتطوير قواعد السلوك السياسي وميكانيكية إتخاذ القرارات والعلاقات ما بين الحكام والمحكومين ، وهذه هي من أهم المعوقات التي تصطدم بالأبنية الاجتماعية والثقافية للدول النامية في سعيها نحو التحديث السياسي(٣٤) كما لاحظ أنصار

التحديث السياسي أنَّ هناك تباينا كبيرا بين النسق السياسي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي كثيرا ما توصف بأنها مجتمعات لا تشاركية استبدادية تتركز فيها القرارات بأيدي صفوة حاكمة مع تقلص مشاركة الجماهير أو مشاركتها شكليا ولاسيما المرأة في بناء القوة وصناعة القرار ، والنسق السياسي في البلدان المتقدمة الذي يتميز بالتعددية المبنية على أسس ديمقراطية ومشاركة جماهيرية تسمح للمرأة أن ً تؤدي دورا مهما في الحياة السياسية(٣٥).

وقد توصل (ديفيد ابتر) عن معالجته تطور النظم السياسية بقوله إنَّ النسق السياسي في المجتمعات الأقل تطورا لا يحقق استقلالا حقيقيا عن الأنساق الأخر، فالمشاركة السياسية في هذه المجتمعات أقل ديمقراطية لوجود صفوة حاكمة تحتكر مقاليد القوة السياسية . وسيادة قيم قائمة على الخصوصية والعرف تبقى في صراع مع قيم الكفاءة والإنجاز الجديدة على الممارسة السياسية في الدول النامية، مما يجعل البناء الاجتماعي وعملية التغير مضطربة(٣٦).

تتميز هذه المجتمعات التي تكون في طريق النمو بتعايش فئتين من السكان مرتبطتين بنظامين للقيم وبنمطين للسلوك وبمستويين للحياة ، فثمة أقلية تشبه سكان المجتمعات المتقدمة في إمكاناتها المادية ، ولها تطلعاتها الديمقراطية ،والمستوى الثقافي والتقني نفسه والمثل وطريقة الحياة نفسها ، ومع ذلك تكون فئتا السكان من الصفوة والناس الاعتياديين أقل انفصالا عن واقعها الثقافي ، فالأقلية الحديثة لا تتشابه تماما بمواطني المجتمعات الصناعية ، فهي تبقى مشبعة بالثقافة التقليدية للمجتمع الذي تقوده وهي لا تستطيع من الناحية النفسية التخلص من ذلك بالكامل حتى لو أرادت ، كما أنَّ الكتلة الشعبية هي الاخرى ليست معزولة تماما عن الثقافة الحديثة.

وفي كلتا الحالتين يبقى الإنسان صاحب الثقافة التقليدية أو صاحب الأفكار والتطلعات الديمقراطية الحديثة منشدا ومقيدا بثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه ، إذ إنها تفرض عليه نوعا من القيم والمعايير والأفكار والوسائل وتقتضي فيه أن يأخذ بنظر الاعتبار الثوابت الثقافية التي نشأ عليها .

وعموما فإنَّ هذه النظرية قد ارتكزت على فكرة عد المجتمع الغربي كنموذج لها، واستنادا إلى فهمها لحالة هذا المجتمع لاتوجد مشاركة سياسية مثالية إلا في ظل بناء سياسي حديث في مجتمع يتصف بالتحضر ، وتعدد الجماعات المتنافسة التي توزع القوة فيما بينها ، بما يحقق مشاركة سياسية عالية هي صورة للديمقراطية في المجتمع.

وهذا ما انتهى إليه (كابريل) في طروحاته السياسية التي لخصها بقوله (إنَّالوظائف السياسية الرئيسة التي تؤديها البنى السياسية هي نفسها في الأنظمة السياسية المختلفة بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والوسط الاجتماعي والحضاري ودرجة النمو الاقتصادي .. وقد أطلق على هذه الظاهرة (كونية الوظائف السياسية)(٣٧).

وفي هذا المعنى جاءت نظرية نهاية التأريخ لـ (لفوكو ياما)*. التي ترى أنَّ الديمقراطية قد بدأت بالنمو بالتدرج كبديل حضاري في مختلف انحاء العالم للأنظمة الدكتاتورية. وأنَّ المستقبل سيكون للديمقراطية التي لا يمكن أن تنافسها أي أيديولوجية(٣٨). وقد اعتمد (فوكوياما) لبناء نظريته على النموذج الامريكي للديمقراطية الغربية ، واعتقد أنَّ العالم سيشهد المزيد من الحكومات الديمقراطية بمختلف أشكالها ، وقد دعا في مقالاته ومؤلفاته خلال السنوات الاخيرة بقناعة إلى أنَّ على الولايات المتحدة ان تستعمل القوة في ترويجها للديمقراطية . بالتوازي مع الدبلوماسية ، على أن تكون القوة آخر الخيارات التي يتم اللجوء اليها. وعالج صموئيل هنتنغتون مسألة النمو السياسي والانحطاط السياسي والمحور الرئيس لنظريته هو الربط بين التنمية السياسية وآفاق المؤسسات أي بناء نظام قانوني وإداري بوسعه أن يعبأ الجماهير ويزج بها في عملية التنمية والتطوير(٣٩).

وهذه الفلسفات السياسية التي تروج للديمقراطية وحقوق الإنسان قد أخذت بالنظر الارتقاء بأوضاع المرأة وتمكينها من المشاركة الاجتماعية والسياسية على قدم المساواة مع الرجل ، انسجاما مع المواثيق الدولية ، وظهرت حركات نسوية أخذت على عاتقها تبني الدفاع عن حقوق المرأة وفي المقدمة منها دعم أوضاعها في المشاركة السياسية الانتخابية تصويتا وترشيحا وتبوأ لمراكز القرار كجزء من حقوقها الطبيعية .

٣ – النظرية الماركسية والمشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة :-

انطلقت الماركسية في تحليلها لوضع الأسرة والمرأة من نظرتها القائلة بالتفسير المادي للتأريخ والمجتمع المتضمن وجود مظالم اجتماعية وانعدام العدالة الاجتماعية وسيطرة القيم المادية على العلاقات الاجتماعية عبر التأريخ(٤٠). وعادة أنَّ ثمة عاملين اثنين يقرران طبيعة أوضاع المرأة وشكلها في المجتمع وهما(٤١):

- التغير في البنية الاجتماعية والاقتصادية .
- الصراع الطبقي .

ومن هنا ربطت الماركسية حقوق المرأة ومكانتها في أي مجتمع من المجتمعات، بالموقع الذي تحتله على صعيد الانتاج أو الاشتراك فيه ، عادة أنَّ المرأة عبر التأريخ ما عرفت المساواة مع الرجل وكذلك الحرية في المجتمع ، إلا من خلال ارتباطها بموضوعية الإنتاج وأدائها عند ذاك عملا اجتماعيا مساويا لعمل الرجل(٤٢).

كما حصل في مرحلة النظام الأمي حيث يذكر علماء الانثروبولوجيا انه في المرحلة المشاعية كان الخضوع لنظام المجموعة التي تتخذ القرار ولم يكن هناك تمييز بين الرجل والمرأة لخلو الحياة حينذاك من التعقيدات الاجتماعية وكان باستطاعة المرأة أن تقرر ما تراه مناسبا لها وتجاري الرجل في كل ما يذهب إليه(٤٣).

بل أنَّ الماركسيين يؤرخون في بحثهم عن أصل العائلة إلى اسبقية المرأة على الرجل في امتلاك السلطة ، لدورها المنتج في النظام الامي الذي كانت فيه المرأة سيدة الأسرة ، وليس للرجل عليها من سلطة

اجتماعية منظمة ، سوى ما قد تفرضه عليها قوته البدنية (وكذلك فإن اضطهاد المرأة وعدم مساواتها لم يكن إلا نتاجا لابتعادها عن موقعها كمنتج والتحاقها بعمل لايمت إلى الإنتاج بصلة .

وتأسيسا على ذلك ذهبت الماركسية إلى أنَّ المرأة مالم تتوصل مجددا الى موقع إنتاجي مؤازر للرجل فستبقى تابعة وحريتها منقوصة ، وحتى تستطيع المرأة أن تتحرر من تبعيتها للرجل ، وتحتل موقعا منتجا في المجتمع ، لابد من إلغاء تقسيم العمل الاسري غير المتكافيء الذي أسس لدونية النظرة الاجتماعية للمرأة ، وتخرج للعمل الاجتماعي حتى تتحقق شخصيتها ووجودها المستقل(٤٤).

وهذا يعني أنَّ غالبية مشاكلات المرأة تبعا للإتجاه الصراعي ومنها قضية المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة تعود إلى تبعيتها الاقتصادية والاجتماعية للرجل(٤٥).

لذلك نظرت النظريات النسوية اليسارية الى التمييز الواقع ضد المرأة على أساس أنه إحدى إفرازات النظام الاقتصادي والاجتماعي وما يحويه من قيم مادية تدعم سلطة الرجل ، إذ تنظر هذه القيم إلى الرجل على انه وسيلة تحقيق اهداف النظام الرسمالي ، فيما تنظرالى المرأة على أساس أنها جزء هامشي في هذا النظام الذي تقوم على مبدأ تقسيم العمل والدور على أساس الجنس (ذكر، انثى)(٤٦).

إذ تبنت مؤسسات نسوية يسارية متطرفة دعوى التغيير وإعادة النظر في بناء العلاقة بين الجنسين على أساس مادي ، ومن خلال ربط قضية مساواة المرأة في المشاركة الاجتماعية والسياسية وتحررها بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية القائمة في المجتمع(٤٧). وطبقا لهذا الاتجاه ينظر إلى قضية المرأة على أنها ليست مشكلة نسائية ، وأنما هي مشكلة المجتمع بأسره ، وان حل هذه المشكلة يتم من خلال عملية صراع اجتماعي يشترك فيها الرجل إلى جنب المرأة لقلب الأوضاع الاجتماعية التي سمحت باستغلال المرأة بما يحقق مصلحة الطبقة البرجوازية(٤٨).

فقد جرت الماركسية على وصف الديمقراطية الغربية بـ(ديمقراطية الطبقة) أو بـ(ديمقراطية الأغنياء فقط) التي تنفذ من خلالها للسيطرة على السلطة وتسخيرها لخدمة مصالحها والحفاظ على مكاسبها(٤٩).

أما الحقوق والحريات الليبرالية فإنها شكلية وصورية ، وأنها ليست إلا أقنعة لدكتاتورية الطبقة البرجوازية ، على الرغم مما ترفعه من شعارات الحرية والمساواة ، وما تأخذ به من أشكال مختلفة للحياة النيابية ، ومن ثم فإن كل حرية خارج النظام الماركسي هي حرية خيالية غير واقعية(٥٠). لذلك يحذر ماركس من الوعي الاجتماعي الخاطيء الذي يمكن أن يكون عنصرا مهما في تدعيم الراسمالية من خلال السلوكيات السياسية والانتخابية التي تجعل من المشاركة السياسية بعيدة كل البعد عن الديمقراطية الحقيقية. التي تتم عن طريق تقسيم المجتمع إلى فئات متعارضة تتيح الفرصة أكثر للطبقات المسيطرة للوصول إلى الحكم وممارسة السيطرة ،ذلك لأنها ستمثل الأغلبية داخل المؤسسات نظرا لانضمام جزء من الطبقات التابعة عن طريق سلوكها الانتخابي إلى الطبقة المسيطرة(٥١).

وفي أطار رؤية الاتجاه الماركسي للمشاركة السياسية ، فإن التطور في الاتجاه الديمقراطي الحقيقي لا يمكن أن يتم إلا في مجتمع اشتراكي خال من الطبقات تسوده حكم البروليتارية ، التي في ظلها تتحقق الديمقراطية ويتسع مداها ، بحيث تصبح للوهلة الأولى ديمقراطية الفقراء ، ثم ديمقراطية الشعب كله وليست ديمقراطية حقائب المال (٥٢) . ذلك بأنَّ أهمية الديمقراطية في الفكر الماركسي ، أنها تشكل المرحلة الانتقالية للوصول الى الشيوعية ، وذلك لأنَّ المساواة في الديمقراطية هي حلم لا يمكن تحقيقه ، فنضال الفقراء ضد الأغنياء ، لاي مكن خوضه على أسس ديمقراطية ، وقد اعتبرت هذه الأفكار لماركس وانجلز رفض للديمقراطية(٥٣).

وفي الحقيقة فان هذه الديمقراطية التي نادت بها الماركسية قد وجهت انتقادت العديد من المفكرين ، من بينهم (كاوتسكي) الذي يرى في النهج الماركسي (إلغاء ونفي للديمقراطية والحرية) ، حيث اتخذ العمل السياسي للمواطنين في ظل النظم الاشتراكية طابع التعبئة السياسية أكثر من المشاركة السياسية(٥٤) . وهذه العملية نتج عنها قصور كبير في النهج الاشتراكي انعدمت في ظله حرية الرأي والمشاركة الفعالة والبناءة للمواطنين في عملية التغيير، التي خلفت كبتا فكريا ، انفجر في ثمان مجتمعات من دول اوربا الشرقية وأفضى الى تحولها عن هذا النهج وتطبيق الديمقراطية الليبرالية التي عملت على السماح للنساء بالتمثيل والمشاركة السياسية وشغل المناصب السياسية وتزايد اشتراك المرأة في البرلمان والحكومة والأحزاب والمنظمات غير الحكومية(٥٥). وقد أثمر الاتجاه الماركسي عن طائفة واسعة من النظريات الحديثة التي استلهمت منطلقاتها الفكرية مما جاء به ماركس من رسم طروحات ، ومن منظري هذا الاتجاه المحدثين نذكر (لويس كوزر) الذي انفرد بنظرته الايجابية للصراع الاجتماعي في مؤلفه (وظائف الصراع الاجتماعي) الذي أكد فيها أهمية وظائف الصراع الايجابية في الحفاظ على النظام الاجتماعي(٥٦).

فقد أرجع (كوزر) أسباب الصراع الى أنه كلما شعرت الجماعة المحرومة والمسلوبة من حقوقها وأهدافها ، دفعها ذلك إلى محاولة إعادتها (أي إعادة توزيع السلطة والنفوذ والاعتبار والسمعة في الممارسة الفعلية للحقوق والواجبات) وهذا بدوره يزيد احتمال ظهور الصراع بينها وبين الجماعة المتسلطة السالبة لحقوقها ، وأنه كلما تكرر حدوث الصراعات وطالت مدة بقائها فإنَّ ذلك يزيد من إصرار الجماعة المهمشة على الدفاع عن حقوقها والتصادم وتقديم التضحيات المادية والمعنوية في سبيل تحقيقها(٥٧) ومن ثم فإنَّ ذلك يؤدي إلى زوال المسافات الاجتماعية بين الجماعات المتصارعة ، وتقل شدة الصراع وتتبلور قواعد لتنظيمه ، بما يزيد من احتمال توازن او ائتلاف الجماعات المتصارعة وظهور قيم جديدة أواعادة صياغة القيم السائدة بشكل يتناسب والتغيرات المستحدثة ، وبما يسمح بتكافؤ الفرص ومشاركة الجميع في المسؤوليات وإتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية(٥٨).

وعلى السياق والمعنى نفسه الذي قدمه (كوس) جاءت صياغة (دارندورف) لفكرة الصراع الدوري والمستمر في التغيير دون توقف ، إذ تكون علاقات الأدوار داخل النظام الاجتماعي علاقات ثنائية بين الأدوار

المتسلطة والخانعة التي تضم جماعات متباينة بالسلطة والنفوذ ، يفضي الصراع بينها إلى إعادة توزيع السلطة على أعضاء النظام الاجتماعي(٥٩).

وهذا الوضع من الصراع الايجابي برأي الباحثة هو ما مر به تأريخ الصراع الطويل بين الرجل والمرأة بما جعل نتائج هذا الصراع تتوغل في عواطف اعضاء الجماعة النسوية ووجدانها بحيث اصبح جزءا من أهدافها تحقيق المشاركة الاجتماعية والسياسية العادلة للمرأة ، بالشكل الذي بلغت فيه نتائج الصراع إلى إعلان النساء لحركات متطرفة ، عكست صورة من ضراوة الصراع وقساوته الذي أفضى في المحصلة النهائية إلى حصول المرأة على كثير من الحقوق والامتيازات الاجتماعية والسياسية التي عجزت عن تحقيقها لتأريخ طويل. وهذه النتيجة تتفق مع ما تصوره (لويس كوس) عن الوظائف الايجابية للصراع .

٤ – النظرية النسوية الحضارية للمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة:–

يرى أصحاب هذه النظرية أنَّ معاناة المرأة تكمن أصلا في العلاقات التي تربط المرأة بالرجل عبر التأريخ وهذه العلاقات قائمة أصلا وفي جميع المجتمعات على سيطرة الرجل على المراة ، على أساس التقسيم النوعي (الجنسوي)(٦٠). وهذه النظرة (الذكورية) قد توارثتها المجتمعات المعاصرة عن أسلافها على الرغم من كل ما طرأ من تغيرات باتجاه قبول الافكار الديمقراطية ، والمفاهيم الجديدة المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة ولاسيما السياسية منها(٦١).

وهذه القوالب السلبية في السلوك الاجتماعي والسياسي ضاربة جذورها في التأريخ وما خلفه من موروثات حضارية مازالت آثارها متجلية في وعي المجتمعات المعاصرة ، وتبعا لهذا التفسير تكون المرأة خاضعة إلى سيطرة الرجل ومؤتمرة بما يمليه عليها من خيارات لاتعبر عن رأيها الحقيقي، وهنا يمكن ان يدخل السلوك السياسي الانتخابي للمرأة وتبعا لمصدر القوة في مجال العنف السياسي (٦٢) حيث الإحساس المتوارث بالتفوق لصالح الرجل نابعا من افتراض ضمني يحمله الخطاب المجتمعي بمركزية الرجل ، وأن المرأة حينما تشارك الذكر ظاهريا على الأقل فإنَّ النتيجة الحتمية أنَّ الرجل مركز الحركة وبؤرة الفعالية(٦٣).

وهنا لابد من الإشارة إلى (نظرية كونل)التي تناول فيها (الجنوسة والقوة) وأكد فيها مفاهيم البطريركية والذكورة في نظرية شاملة تعبر عن العلاقات الجنوسية ، وذلك عبر التركيز على دراسة تجليات الذكورة في النظام الجنوسي اعتقادا منه بعدم إمكانية فصلها عن النظام أو فهمها بمعزل عن تأثيراته ، هذا فضلا عن تركيز دراسته على الطريقة التي تتمكن فيها القوة الاجتماعية التي يتمتع بها الرجال من خلق عدم المساواة الجنوسية(٦٤).

هذا ويشير(كونل) الى أنَّ الدلائل الامبريقية التي تم الحصول عليها والمتعلقة في الحقل الجنوسي ليست مجرد مجموعة من البيانات المكدسة التي تفتقد إلى المعنى والشكل ، بل يعتقد أنها تعبر عن القاعدة التي تجسد

النسق المنظم من الممارسات والتفاعلات الإنسانية والاجتماعية التي ترغم النساء على البقاء في مرتبة متدنية اجتماعيا مؤكدا بذلك أنَّ انواع الذكورة والأنوثة على المستويات الفردية والمؤسسية تدور حول مسلمة جوهرية واحدة متمثلة في هيمنة الرجال على النساء (٦٥).

وقد شجعت الثقافة الاجتماعية السائدة اقتران السلوك القيادي والاعتداد بالنفس بالرجولة وارتباط السلوك التبعي القائم على الخضوع والانقياد بالأنوثة ، وهو ما تحاول الحركات النسوية الراديكالية ممثلة بنظرية النوع تصحيحه بالترويج لوعي عام ينصف المرأة اجتماعيا ، ويدعو إلى أهمية دورها في بناء المجتمع أسوة بالرجل (٦٦). فأوضاع المرأة الحالية والتمييز الواقع ضدها ليست أمور أزلية ، بل هي محصلة وقائع ومراحل معينة في التأريخ البشري ، وهي ضمنا نتائج مرتبطة بأسبابها الاجتماعية والسياسية والثقافية المحدودة ، وأنَّ أوضاع المرأة لابد من أنَّ تتغير بتغير الاسباب وبتبدل الظروف الموضوعية التي اطرت للتمييز ضد المراة (٦٧) . أي ان التغير في نهاية المطاف يعني التحسن المستمر الدائم ، فحينما تسعى الانسانية إلى تحقيق أهداف كالحرية والمساواة والمشاركة ويتحقق قسم من هذه المبادئ ويعرقل تحقيق بعضها الآخر، فأن ذلك لا يعود إلى وجود خطأ فيها ، بل يعود إلى نظرة المجتمع المتباينة في مدى الحرص على تحقيق تلك الأهداف(٦٨).

ولعل أبرز سمة يتميز بها مجتمعنا في المرحلة الراهنة أنه مجتمع متغير ، بل أنَّ التغير الذي يحدث فيه يفوق في معدلاته وفي آثاره ونتائجه كل ما مر من تغيير في مراحل التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي السابقة(٦٩). وبرأي (ماكس فيبر) فقد كان للحركات الفكرية التي سادت العالم بدعوتها للحرية والمساواة بين الناس أثر كبير في الحياة الاجتماعية وفي التغيرات الاجتماعية العميقة في النظم الاجتماعية ، لأن أي تغير يطرأ على أيديولوجية المجتمع لابد من أن ينعكس على الظواهر والمؤسسات الاجتماعية ومن ثم ينعكس على حياة الناس أنفسهم ونظرتهم الى المجتمع والحياة(٧٠).

٥- نظرية الجندر والمشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة :-

لقد ظهر مؤخرا مصطلح (الفامينيزم)الذي يترجم الى النسوية أو الأنثوية أوالنسوانية أو نظرية الحقوق الجديدة للمرأة القائمة على أساس الجندر(٧١). وقد ارتبط مصطلح (الجندر) بحركات تحرير المرأة ، فهو مفهوم خاص بالمرأة أكثر من الرجل وهدفه الإناث أكثر من الذكور، وأن غايته القصوى تحقيق ما يسمى (النزعة الأنثوية) في مواجهة (المجتمع الذكوري) التي أصبحت مطالبها ثقافة سياسية في كل أنحاء اوربا سواء في الدول العلمانية أوالاشتراكية وحتى الرأسمالية(٧٢).

ويؤرخ لظهور الحركات الأنثوية بنهاية القرن(٧٣)في فرنسا وبريطانيا وامريكا ، إذ بدأت المدرسة الراديكالية المتطرفة داخل الحركات النسائية التي تتبنى نهجا عدائيا اتجاه الرجل وتنظر الى المرأة مجردة عن سياقها الاجتماعي وهي في ذلك تتجاوز منطلقات الحركات النسوية المعتدلة (حركات تحرير المراة)(٧٤).

ولعل أول من حدد مفهوم الجندر بشكل واضح الفيلسوفة الوجودية (سيمون دي بوفوار) التي قالت في كتابها (الجنس الثاني) (لايولد الانسان امرأة ، إنما يصبح كذلك) وقد أصبحت هذه الآراء الخلفية الفلسفية الأساسية لدى كثير من النساء الناشطات المهتمات بالترويج لمفهوم الجندر والعمل على دمجه في كثير من مجالات الحياة والتنمية(٧٥).

ومفهوم الجندر بلغت الانتباه إلى الجوانب ذات (الاساس الاجتماعي) للفروق بين الرجال والنساء. أي أنَّ الجندر يوضح العلاقة التي تنشأ بين المرأة والرجل على أساس(اجتماعي وسياسي وثقافي وديني)والاختلافات التي صنعها البشر عبرتأريخهم الطويل بمعنى أنَّ النظرة إلى (النوع الاجتماعي) قابلة للتغيير لأنها تتكون اجتماعيا. ولهذا فإنَّ دعاة مصطلح (الجندر) يقدمونه على أنه يحمل معنى (تحرير المرأة وتحسين دورها في التنمية)(٧٦) .

وكان لانتشار الاتجاهات الديمقراطية والأفكار الإصلاحية وحصول المرأة على جانب مهم من حقوقها السياسية ، وتأسيس الجمعيات النسائية المدافعة عن حقوق المرأة ،إلى أن صار أي مشروع للتنمية السياسية والاجتماعية لا يمكن أن يستثني في برامجه موضوع المرأة وحقوقها السياسية(٧٧). وقد مكن ارتباط مفهوم الجندر بمفهوم تنمية المرأة من الدخول في مجالات السلطة الاقتصادية والسياسية ، وتمكينها من المشاركة في صنع القرار وإتخاذه (٧٨) وهكذا أصبحت عبارتا (المشاركة) و(الجندر) جزءا من خطاب التنمية وممارساته ، وادعى مناصرو هذين المفهومين بأنهم بطروحاتهم هذه يسمحون بالتمثيل السياسي أكثر الفئات المهمشة على غرار النساء والفقراء ، ولكن اتهمت هاتان المقاربتان أيضا بأنهما لا تقومان سوى بالمجاملة خدمة لمصالح الذين تدعي تمثيلهم (٧٩).

والواقع أن الاهتمام المتزايد بمدخل الجندر، يتأسس على محاولة لصياغة نظرية عالمية حول عدم المساواة النوعية وهي تستمد جذورها من نظريات التنمية والتحديث إذ انطلقت عملية التعميم في التنظير من واقع المرأة الغربية ، بحيث أصبح على النساء غير الغربيات أن يحتذين بهن حتى يتطورن ، وذلك بغض النظر عن نظمهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهذا ما يفسر تميز مفهوم الجندر بالمركزية الغربية. وباتت أفكار الحركة الأنثوية تمثل رؤية معرفية وايديولوجية للعالم وليست مجرد افكار حقوقية او سياسية او اقتصادية عن المراة ، كما تعد الحركة الأنثوية أقوى الحركات الفكرية التي ترعرعت في ظل العولمة كحركة فكرية تمارس العمل عبر مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة(٨٠). والمعالجة الثورية لقضية المرأة طبقا لهذا الإتجاه تنبع من فكر ومؤسسات ثورية متطرفة تدعو ضمن منهج تغييري انتقادي لبناء علاقة منصفة بين الرجل والمرأة تقوم على أساس مادي تتسع لتشمل جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتصنف كتابات المفكرة نوال السعداوي ضمن هذا الاطار المتطرف من المعالجة المبالغ فيها لأوضاع المرأة العربية(٨١). وتبرز خطورة الحركات الأنثوية في تبنيها مجموعة من الاراء والخيارات التي تعتبر تهديدا مباشرا لكل الأديان والقيم والحضارات الانسانية ، خاصة ان هذه الأفكار الأنثوية اصبحت تمثل النسق الفكري للعديد من الوكالات الدولية التابعة للغرب

وللأمم المتحدة ، التي صاغتها في شكل اتفاقات دولية مفروضة على كافة المجتمعات دون تمييز بين البيئات والثقافات المختلفة ، بل تفرض ضغوطا سياسية في حالة عدم تطبيقها في دول العالم(٨٢).

وفي ضوء تلك القيود لفرض تبعية الأمم للحضارة الغربية جاءت الاعتراضات التي وجهتها الحركة النسوية العربية لمفهوم (الجندر رأو النوع الاجتماعي) ودعوتها إلى أنَّ النموذج العلماني الغربي ليس هو النموذج الأمثل للنهوض بالمرأة ، بل أنَّ الأصولية العلمانية اشد وطأة على حقوق المرأة من التطرفات الدينية (٨٣).

غير أنَّ علم الجندر من وجهة نظر كثير من المعتدلين يمثل سياقا مهما لمجتمع يريد ان ينتقل إلى مرحلة المجتمع المدني، إذ تحترم حقوق الانسان وتساوى الفرص في ظل مواطنة لا تفرق بين الأفراد على اساس الدين أو العرق أو الجنس فكيف نتحدث عن الديمقراطية وأكثر من نصف المجتمع لم يأخذ دوره الاجتماعي(٨٤).

٦-النظرية الديمقراطية والمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة :-

عرفت في التأريخ السياسي أنماط متعددة للديمقراطية حتى أنَّ بعض الباحثين قد صنفوا أكثر من (٥٥٠) نموذجا فرعيا للديمقراطية. تدور في فلك المفهوم الأثيني للديمقراطية الأثينية (سلطة الشعب) التي عرفت في القرن الخامس قبل الميلاد ،والتي تحقق فيها مشاركة واسعة للمواطنين الأحرار في إدارة شؤون المجتمع من دون مشاركة النساء والعبيد والغرباء(٨٥). ثم جاءت منذ القرن السابع عشر وما تلاه نظريات ديمقراطية عديدة في المقدمة منها نظريات العقد الاجتماعي التي اعتبرت الشعب صاحب السيادة ومصدرها على خلاف النظريات الثيوقراطية القديمة التي أرجعت مصدر السيادة إلى القوة الإلهية لتبرر السلطة المطلقة أوالاستبدادية للملوك والحكام(٨٦).

فقد تباينت النظريات الديمقراطية وتطبيقاتها تبعا لتباين الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمعات ، مما يؤشر كون الديمقراطية مفهوما نسبيا مثقلا بالقيم وأنه يقبل الاختلاف، فلا وجود برأي علماء السياسة لنموذج فريد للديمقراطية يمكن أن ينطوي تحت لوائها الجميع ، ومن غير المرجح أن توجد (٨٧)وتبعا لذلك يرى(سارتوري) أن الديمقراطية كونها فكرة مهيئة لمجتمعات منفتحة لذلك يكون من المسلم به أن تكون مؤهلة للانتشار وتعدد الاوجه ، وأنها مؤهلة أيضا لأن تكون متعددة الثقافات أي أنها متاحة أمام كل المجتمعات لكي تتبناها وتكيفها مع واقعها الاجتماعي والثقافي(٨٨) . وبسبب من هذه المرونة والتنميط المتعدد الوجوه للديمقراطية اكتسبت رواجا خاصا واصبحت تستعمل للإشارة إلى ايديولوجيات متباينة للأحزاب والنظم السياسية التي تمارسها بالطريقة التي تناسب مجتمعاتها وتحقق للافراد الحرية والمساواة (٨٩). غير أنها لاتختلف في منطلقاتها ومبادئها وقيمها التي تؤكد على توسيع دائرة الحقوق بين البشربما تتضمنه من تعظيم للمساواة والحريات والمشاركة الشعبية والسياسية(٩٠).

وانقسمت النظريات الديمقراطية على نظريتين رئيسيتين هما:-

الاولى :- نظرية سيادة الامة:طبقاً لهذه النظرية التي ترجع الى المفكر الفرنسي (جان جاك روسو)فإن السلطة لاترجع إلى أفراد محددين بذواتهم كالملوك ولا إلى هيأة معينة بل تكون السيادة مملوكة للأمة (١٧٨٩)لتنهي السلطة المطلقة للملوك الذين كانوا يدعون السيادة لأشخاصهم قبل الثورة الفرنسية(٩١).

ويترتب على مبدأ سيادة الأمة الأخذ بنظام الديمقراطية النيابية التي يمثل فيها النواب المنتخبون الأمة في البرلمان ويعبرون عن إرادتها ، وليس مجرد ممثل لدائرتهم الانتخابية أوالحزب الذي ينتمي إليه(٩٢). وتبعا لذلك يصبح الانتخاب وظيفة وليس حقا للناخب ، ومن ثم يستطيع القانون ان يعين شروطه ويضيق من عدد الناخبين كما يشاء من قبيل تقييد حق الاقتراع بشروط مالية أوحصر الاقتراع من حيث الجنس بالذكور وحرمان المرأة من ذلك(٩٣) وقد وجد هذا المبدأ تطبيقا له في العراق في العهد الملكي في المادة (١٩) من القانون الاساسي لسنة (١٩٢٥) التي أكدت على السيادة الدستورية للامة(٩٤).

والثانية :- نظرية سيادة الشعب : وترى هذه النظرية أن المشاركة الانتخابية هي ليست وظيفة بل هي حق لكل فرد عاقل وراشد ذكرا كان أم انثى ، طالما يملك جزء من السيادة الشعبية التي تخوله أن يمارس الانتخاب بالطريقة التي تناسبه وتحقق له الحرية والمساواة وذلك وفقا لارادته وخياراته كحق طبيعي للفرد لايجوز تقييده ، لذلك قيل إن نظرية سيادة الشعب تتناسب أكثر مع صورة الديمقراطية المباشرة وصورة الديمقراطية غير المباشرة ومن ثم فهي أكثر ديمقراطية من نظرية سيادة الأمة كونها تتيح لجميع المواطنين المشاركة العملية في ممارسة السلطة (٩٥). وأنَّ اغلب الدساتير العراقية الصادرة في العهد الجمهوري قد اعتمدت مبدأ سيادة الشعب منها المادة(٧) من دستور عام(١٩٥٨) والمادة (٣)من الدستور لعام(١٩٦٨) والمادة(١٠) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة (٢٠٠٤) التي أشارت الى أنَّ الشعب مصدر السلطات وشرعيتها(٩٦).

وهناك بعض المنطلقات الرئيسة في النظرية الديمقراطية تتمثل في اعتمادها على بعض المرتكزات الفكرية التي تؤكدها مثل (الفردية ، المساواة ، المواطنة، الحرية) إذ تعد الفردية مرتكزا أساسيا من مرتكزات الديمقراطية ، وعلى حد قول (بروتا جوراس) ان الفردية بمعناها العام تعني أنَّ الإنسان كفرد له قدر ذاتي يتعين على الآخرين احترامه(٩٧). وقد كان للطبقة البرجوازية والمذهب البروتستانتي ونظرية الحقوق والواجبات أثرها البالغ في ظهور المذهب الفردي الذي يؤكد إعلاء قيمة الفرد واحترام آرائه وخياراته الشخصية(٩٨). كذلك فإن من خصائص الديمقراطية المعاصرة الدستورية اقرار مبدأ المواطنة وتوسيع نطاقها لتشمل الكثرة على الأقل من المواطنين البالغين بحيث لا يستثنى من حق المساواة السياسية جماعة بعينها وهذا تعبير عن اكتساب رأي كل مواطن ومصلحته وزنا مساويا واعتبارا مماثلا لآراء غيره ومصالحهم من المواطنين(٩٩). ومن هنا كان العمل من

اجل اقرار مبدأ المساواة والاعتراف بحقوق المواطنة وتوسيع نطاقهما كشروط لعملية التحول السلمي إلى الديمقراطية(١٠٠).

أما بالنسبة لمبدأ الحرية فإنه يعد الغاية في كل الأنظمة التي تطبق في كل الديمقراطية وان اختلفت وسائلها ، فليس ثمة ديمقراطيات حرة وديمقراطيات غير حرة ، بل الحرية هي معيار التفرقة بين الانظمة الديمقراطية في الحكم وبين الانظمة الفاشية(١٠١). وكفالة النظام الديمقراطي للحريات امر جلي ، فقد استطاع الغرب ان يحقق انجازه الحضاري في هذا التلاقي بين الديمقراطية والحرية ، وقد ترجم ذلك المبدأ دستوريا في باب الحقوق والحريات بما يكفل لكل مواطن ذكرا كان أم انثى حق المشاركة السياسية(١٠٢).

وقد تعددت نماذج الديمقراطية ومستويات كفالتها للحريات والمساواة السياسية للأفراد وفقا لاختلاف آليات تطبيقها *. منها :-

النظرية الديمقراطية الليبرالية وقد تأثرت بدعوة (جون لوك) من أنَّ الناس ولدوا احرارا سواسية لذلك يجب أن تسود المساواة بينهم(١٠٣). لذلك عدت الديمقراطية الليبرالية حق المساواة في التصويت ذروة المجتمع الديمقراطي ، وهذه هي أقوى الرسائل التي توجهها لدعم المساواة الجنسية وحركة تحرير المرأة المعاصرة(١٠٤). وعلى المستوى السياسي قامت الليبرالية على قاعدة الحريات المدنية والسياسية التي تمثلت بحرية التعبير والاعتقاد وحق تشكيل الجمعيات ، والمشاركة في الحياة العامة وغيرها ، وقد تمكنت من إقامة نظام برلماني يستند إلى المبادئ الديمقراطية(١٠٥). كما حث أنصار المذهب الليبرالي على الحرية الاقتصادية ويعتبر آدم سمث المنظر للمذهب الاقتصادي الفردي بدعوته في كتابه (ثروة الأمم) الى عدم تقييد المال وإطلاق حرية المنافسة بعيدا عن تدخل الدولة(١٠٦).

أما الديمقراطية الاشتراكية فقد اعتمدت مبدأ المشاركة الشعبية وهي على خلاف الديمقراطية الليبرالية نادت بتحقيق المساواة قبل الحرية ،إذ تعتقد إذا ما تم التخلص من عدم المساواة في المجتمع فإن إرادة كل فرد فيه ستمتزج مع إرادة المجموع ، حيث لا نزاع والحالة هذه بين حرية الفرد وحرية المجموع ، مسقطة من الشعب الملاك (باعتبار الملكية ام الشرور) في تحقيق التحولات الاشتراكية ثم بناء ديمقراطية حقيقية(١٠٧). وقد انتقدت النظرية الماركسية المضمون الطبقي للديمقراطية البرجوازية التي تستغفل عامة الشعب وتسيرهم لمصالحها لذلك فإنه لا وجود للديمقراطية من وجهة نظرها إلا في المرحلة البروليتارية التي ينصهر فيها الشعب عبر الديمقراطية الشعبية(١٠٨).

وتقدم ديمقراطية الصفوة ، نماذج مختلفة من التحليل السوسيولوجي للمسألة الديمقراطية تتجاوز الصياغات النظرية المثالية إذ تصور(ماكس فيبر) الديمقراطية على أنها طريقة لاختيار القادة السياسيين وليست (نظاما) يعبر عن الحكم المباشر للشعب ، إذ تتمتع الصفوة البيروقراطية والحزبية بقوة سياسية اوسع ، وفي هذه

الحالة يصبح اساس الحياة السياسية سيطرة الأقلية على الغالبية ، لذلك فإن الانتخابات لا تغيرهذا الوضع مادامت الاقلية هي التي تنظم الانتخابات وتقدم المرشحين ، وتؤثر في الجماهير(١٠٩).

ومن خلال مناقشته للنظرية الديمقراطية قدم (ميشيلز) تحليلا لدينامية العلاقة بين الصفوة والجماهير ، ومن وجهة نظره أنه بوصول القادة الى مركز القوة يصبحون جزءا من الصفوة وبذلك تصبح مصالحهم متعارضة بالضرورة مع مصالح الجماهير(١١٠). وفي هذا السياق يرى(كارل منهايم)ان المشاركة السياسية الشعبية للمواطن العادي تنحصر في حق الجماهير في اختيار النخبة الافضل ، وليس من الضروري أن يشارك في ممارسة السلطة ، وهذا التحول زعزع ركائز الديمقراطية التقليدية القائمة على مركزية الفرد المشارك وعلى تقديس مبدأ المشاركة السياسية وحل محلها (ديمقراطية النخب المتنافسة)(١١١).

وهناك الديمقراطية التوافقية وهي استراتيجية رضائية في إدارة النزاعات وتجاوز الانقسامات العميقة التي تفصل مكونات المجتمع من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرار بالأكثرية ، ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك التجربة الديمقراطية التوافقية في النمسا وسويسرا وماليزيا ولبنان والعراق(١١٢).وهذه الديمقراطية الرضائية تفترض وجود اتفاق سياسي للمشاركة السياسية الحرة والمتساوية التي تعترف من خلالها الاطراف بصحة معتقدات الآخر وخصوصياته (أي تعددية القيم)(١١٣).

اما النظرية الديمقراطية في الفكر الاسلامي فقد تضمنت اعتماد مبدأ الشورى كمنهج عمل لنظام حياتي شامل يصون حقوق الفرد والجماعة ويحقق العدالة والمساواة للجميع بما فيهم النساء(١١٤) . ويذهب معظم الفقه الاسلامي إلى أنَّ الخلافة تقوم على أساس اختيار الأمة ممثلة في جماعة (أهل الحل والعقل) للخليفة وأطلق على عملية الاختيار اسم البيعة إذ يفوض الخليفة لتولي السلطة نيابة عن الأمة(١١٥) . وينقسم الإسلاميون في نظرتهم الى الديمقراطية على ثلاثة اتجاهات :-

الإتجاه الاول:- وموقفه الرفض المطلق للديمقراطية بوصفها مصطلحا ومضمونا فكرة غربية المنشأ وهي نظام مخالف للإسلام ، إذ لم يعرف الاسلام حكم الجماهير والكافة ، وإنما الحاكمية لله(١١٦).

الإتجاه الثاني :- المؤيد للديمقراطية فيذهب إلى أنَّ الاسلام عرف الديمقراطية ووطد أركانها قبل (١٤) قرنا وأنه اسبق من الشرائع الغربية في ممارستها من خلال إجراءات اختيار الخليفة التي يشترك الناس في اختياره اختيارا حرا، إلا إنَّ الغرب هو الذي حول الشورى إلى مؤسسة سياسية ونظام فيما فشلنا نحن في ذلك(١١٧).

الاتجاه الثالث :- فإنه يأخذ بالموافقة المشروطة للديمقراطية ، وجعل الأخيرة ألية للعمل السياسي الذي يتمثل في إقامة حياة نيابية يتمكن فيها الشعب من اختيار ممثليه في البرلمان(١١٨).

أما النظرية الديمقراطية في الفلسفة السياسية المعاصرة فقد تأثرت بآراء عدد من المفكرين المعاصرين ومنهم (جون ديوي) الذي يعتقد أنَّ الجماعة الديمقراطية أكثر اهتماما بالتربية المقصودة المنظمة من غيرها ، وأنه يتعذر النجاح على الحكومة القائمة على التصويت مالم ينل الأفراد الناخبون نصيبا من التربية(١١٩).

فيما يرى (روجيه غارودي) أنَّ هناك صورا سوداء للديمقراطية تتمثل بوجود ديمقراطية للسادة وليس للاخرين ، وأنَّ ادعاء الديمقراطيات الغربية احترام حقوق الإنسان وحرية الفرد غير حقيقي ، لأنها تفعل عكس ذلك تماما في تعاملها مع الدول التي استعمرتها ، لذلك فإنها إذا كانت لاتطبق الديمقراطية على شعوبها فكيف يمكنها أن تطبق الديمقراطية في الدول التي تقوم باحتلالها بحجة نشر الديمقراطية(١٢٠).

اما الايطالي (انطونيو غرامشي) فقد اكد أن على الديمقراطية المركزية التي تقودها الشريحة المثقفة ، وأضاف أن الديمقراطية مستحيلة في الدول التي لايوجدفيها مجتمع مدني قوي اعتمادا على أنَّ المجتمع المدني مجال للتفاعل الاجتماعي الديمقراطي وعنصر اساس في الانتقال من التسلطية الى الديمقراطية(١٢١).

ويحاول بعض المفكرين المعاصرين أن يربطوا بين الديمقراطية والفكر الشمولي في إشارة الى أنَّ الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة تمثل نهاية الايدولوجيات فيصرح (فرنسيس فوكوياما) أنَّ ما وصل إلى نهايته ليس التأريخ ولا الايدولوجيا ولا أي شيء آخر، وإنما الذي وصل إلى نهايته هو الديمقراطية بمعناها الحقيقي(١٢٢).

وبصدد المناقشات النظرية لفكرة التحول الديمقراطي انتهت النظريات الديمقراطية الى أن هناك نوعان من التحول الديمقراطي (الاول: تحول تدريجي ، والثاني : تحول بالصدمة السياسية) وعادة ما يسمى التحول التدريجي بالتحول الديمقراطي الايجابي لأنه ينطوي على مراحل متعددة تضمن خلالها تحول الدولة من المركزية إلى دولة مؤسسات (مجتمع مدني) تنمو فيها القوى الديمقراطية الشعبية بصورة تجعلها موائمة للتغيير(١٢٣). أما التغيير السلبي او (بالصدمة السياسية) فهو عبارة عن تحول سياسي مفاجئ يحصل نتيجة حدث داخلي (كالثورة) او خارجي (كالاحتلال) وفي هذه الحالة تكون الديناميات الديمقراطية اكثر تعقيداً(١٢٤) . وهذا النمط من التحول الديمقراطي برأي الباحثة هو ما حصل في العراق إذ جرت التحولات الديمقراطية بإرادة اجنبية لم يكن الواقع الاجتماعي مهيأ لها. إذ لابد من المرور بمدة انتقالية تهيأ الشرائح الاجتماعية المختلفة لقبول الديمقراطية .

فقد اثبتت التجارب السابقة أنَّ استيراد الافكار والصيغ الجاهزة إلى المجتمعات المتخلفة اخفاقها الذريع ، فعملية النقل الحرفي لتجارب الآخرين وتطبيقها في مجتمع يختلف تماما من حيث التوجهات والقيم الدينية والحضارية والإرث التأريخي يمكن ان يؤدي الى متاهات حقيقية وإساءات بالغة للنظام الاجتماعي خاصة في ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني التي تعد الركيزة الأساسية للتحولات الديمقراطية(١٢٥).

كما كشفت تجارب التحول الديمقراطي في العديد من الدول خلال العقديين الماضيين أنَّ التحول الذي يتم دفعة واحدة تعترضه مشكلات متعددة وكثيرا ما يتعرض للانتكاس مرة آخرى إلى النظم السلطوية في حين

ينتهي التحول الديمقراطي التدريجي إلى رسوخ الممارسة الديمقراطية(١٢٦) . وعادة فإن اجراءات التحول الديمقراطي والتغيرات المصاحبة له لاتتم بسهولة ويسر، بل تكتنفها مشكلات متعددة لاسيما المشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة من أهمها :-

- مقاومة أنصار الوضع القائم من النخب الحاكمة والبيروقراطية المدنية ورفضهم للتغيرات الديمقراطية التي تهدد مصالحهم لاسيما مشاركة المرأة وبصورة مطلعة في بعض المجتمعات.

- الانقسام حول التعديلات الدستورية والقانونية خاصة مايزيد منها القيود والاستثناءات ومشاركة المرأة من خلال الدستور.

- صعوبة تغيير الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة التي تتقاطع مع القيم الديمقراطية ولاسيما ما يفرض منها قيم الطاعة والسلطة الذكورية وكذلك القيم السليمة السائدة عن مشاركة المرأة(١٢٧).

ومن الممكن ان نقول عن دولة إنها ديمقراطية عندما تتوافر الشروط والعناصر الآتية :-

١-تنافس جاد بين الأفراد والمجموعات المنظمة على مراكز السلطة الحكومية عبر إجراء انتخابات حرة ونزيهة في فترات زمنية دورية بحيث يمكن للناخبين أن يختاروا ممثليهم في ظروف من المساواة والانفتاح والشفافية ودعوة المرأة للمشاركة في الكثير من مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية.

٢-مستوى عالي من المشاركة السياسية في اختيار القادة ووضع السياسات وجعل المرأة في مراكز قيادية لتأخذ دورها في اتخاذ القرار.

٣-مستوى كاف من الحريات المدنية والسياسية في تأمين النزاهة السياسية والمشاركة .

٤-مؤسسات تمثيلية برلمانية تكون لها السلطة والوسائل للتعبير عن إلارادة الحرة للشعب ومراقبة العمل الحكومي(١٢٨).

رابعاً:استنتاجات البحث:-

لغرض الافادة من النظريات الانفة الذكر وتطبيقها على مواضيع وبحوث ودراسات المشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة لابد من الاخذ بنظر الاعتبار الاستنتاجات الاتية التي من شأنها اذا ما طبقت ان تأتي البحوث والدراسات بنتائج تعزز من مشاركة المرأة في كل مجالات الحياة السياسية وهي:-

١- تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية المتعلقة بتحقيق دمج حقوق الانسان للمرأة دمجا كاملا مع السياسة العامة للمجتمع من خلال وضع خطط عمل وطنية تحدد الخطوات الكفيلة بتحسين تعزيز حقوق المرأة وحمايتها على نحو ما اوصت به المواثيق الدولية .

٢- التعاون والتنسيق بين الهيئات واللجان المعنية بشؤون المرأة والمنظمات والهيئات الدولية المعنية برصد معاهدات حقوق الإنسان واللجان المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة من اجل تعزيز حقوق الإنسان والمرأة .

٣- تجسيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل الوارد في التشريعات بضمان التطبيق العملي لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل الأخرى الملائمة ، بما يضمن أن يكون للمرأة ما للرجل نفسه من حق في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

٤- إعمام نظام الكوتا النسائية ومتابعة شمولها المناصب القيادية والوظائف العامة المهمة واللجان والجمعيات والوفود الرسمية والأنشطة الأخر .

٥- تشجيع عضوية المرأة في الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ، ومنحها الثقة لشغل المناصب القيادية أو الرئيسة فيها وعدم تهميشها .

٦- مراجعة القوانين والتشريعات ورفع ما يؤطر منها للتمييز ضد المرأة بتشجيع المشرعين وصانعي القرار على تشريع القوانين التي تقدم مزيدا من الحماية والتمكين للمرأة وإقرارها.

٧- إبراز الأدوار الحديثة للمرأة من خلال الإعلام والندوات والمؤتمرات الوطنية لزيادة الوعي بالحاجة إلى منح المرأة الثقة المجتمعية التي تستحقها .

٨- توجيه وسائل الإعلام والقنوات الفضائية ولا سيما الدينية نحو التوعية بمخاطر التأويلات والاجتهادات الخاطئة عن المرأة التي لا علاقة لها بالنص القرآني والديني الصحيح .

تشجيع النساء على الدخول في المنافسات الانتخابية باعتماد قوائم مستقلة خاصة بالنساء .

*المصادر:-

(١)Bysty Dzienki ,Jill.M.women Transfor ming politics " word wide stragics For Empower ment Indiana university pres,1999,p .1. .

(٢)Lucien w. pye ,Aspects of political development series in comporative politics Boston , mA: little, Brown , 1966) p. 52-55.

(٣)Sumuel Hintingtan and joan m.nelson , noesy choice :political participation in developing countries (Cambridge, M A: Harvad university press. 1976 .p.3.

(٤) د. محمد سيد فهمي ، المشاركة الاجتماعية السياسية للمرأة في العالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص٦٩-٧١ .

(٥)د.عبد الهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص٢٣ .

(٦) محمد احمد درويش ، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٣١ .

(7)Seaten, L., Social worker as anablerin citizen participation Narrobi: Kenya .... Association of social worker , 1974, p.108.

(٨) ناصر محمود رشيد شيخ علي ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى جامعة النجاح ، نابلس – فلسطين ، ٢٠٠٨ ، ص٨٧ .

(٩)د. ابراهيم ابراش ، علم الاجتماع السياسي ، ط١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان – الاردن ،١٩٩٨، ص٢٣٧-٢٣٨.

(١٠) برهان غليون ،وآخرون ، حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤١)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ،ص٢٧٩ .

(١١)د. داود الباز، الشورى والديمقراطية النيابية ، دراسة تحليلية وتأصيلية لجوهر النظام النيابي(البرلمان) مقارنة بالشريعة الاسلامية، القاهرة، ٢٠٠٤ ، ص٨٤ .

(١٢) د. منذر الشاوي ، الاقتراع السياسي، مجلة العدالة(وزارة العدل) العدد الاول ، بغداد، ٢٠٠١ ، ص١٨.

(١٣)ريتشارد هيجون ، نظرية التنمية السياسية ، ترجمة مهدي عبد الرحمن ،ومحمد عبد الحميد ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص٢٧١ – ٢٧٢ .

(١٤)سعد ابو ضيف احمد، المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، عالم الفكر ،المجلد (٣٠)، العدد(٣)،القاهرة ، مارس ، ٢٠٠٢ ، ص١٥٢ .

(١٥)المصدر نفسه ص١٥٣.

(١٦)د.سعد الدين ابراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥ ، ص١٨٦ .

(١٧) د. عبد الباسط عبد المعطي ، د. عادل مختار الهواري ، في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٦، ص٩٨.

(١٨)د.معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٩٥-١٦٤.

(١٩) Allan R.Ball:Modern polltics and Covernment Macmillan Student Edition, London,1971,p217.

(20)Sohn S.sociology.New sersey,prentice-Hall,8Ed,2001,p15-16.

(١٩)علي عبد الرزاق چلبي ، الاتجاهات الاساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٥، ص٨١-٨٣.

(٢٠)محاسن محمد علي عمر ، المشاركة السياسية للمراة المصرية،رسالة ماجستير غير منشورة/كلية الاداب/جامعة عين شمس ٢٠٠٣،ص٩.

(٢١)عبد الرضا الطعان ،صادق الاسود ، مدخل الى علم السياسة ، المكتبة القانونية ، بغداد ، (د.ت)، ص٢٧٦-٢٧٧.

(٢٢)المصدر نفسه، ص٢٧٧.

(٢٣)اسماعيل علي سعد ، المجتمع والسياسة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣، ص١٢.

(٢٤) محمد عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية ، دراسة في الاجتماع السياسي ، ج١، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ض١٩٧-١٩٨.

(٢٥) د. السيد الحسني ، علم الاجتماع السياسي ، المفاهيم والقضايا ،ط٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص٢٥٣. (٢٦)د. حنفي عوض ،علم الاجتماع السياسي ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠١٠، ص١٥٩-١٦٠.

(٢٧) محمد عبد الحليم الزيات ،التنمية السياسية ،دراسة في الاجتماع السياسي،ج١،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،٢٠٠٢، ص٢٠٠.

(٢٨) موريس دوفرجيه،علم اجتماع السياسة ، مباديء علم السياسة ، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص٤٨.

(٣٠)المصدر نفسه ،ص٤٩.

(٣١) د. صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٣٨٦-٣٨٧.

* وضع (وليم اوجبرن w. ogburn) نظريته المعروفة بنظرية التخلف الثقافي ، ولهذه النظرية اهمية في دراستنا للتحديث السياسي ، ويذهب اوجبرن الى ان عناصر الثقافة تتغير بنسب متفاوتة فالعناصر المادية للثقافة تتغير بسرعة اكبر من العناصر المعنوية ، وقد تبقى هذه الاخيرة بدون تغير في كثير من الاحيان او تتغير بنسب اقل من تغير الجوانب المادية و معنى ذلك حدوث تخلف ثقافي (او فجوة ثقافية) بين عناصر الثقافة.

ينظر : د.عبد الباسط محمد حسن ، مدخل علم الاجتماع ، الكتاب الاول ، ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص٥٣٠-٥٣١.

(٣٢)محي شحاتة ، المشاركة السياسية ، طبيعتها ومحدداتها ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٦، ص٦٨ .

(٣٣)المصدر نفسه ص٦٩.

(٣٤) د. صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، مصدر سابق ، ص٤٢٠.

(٣٥)د.صادق الاسود،مصدر سابق،ص٢٧٨.

* يشير هذا الفهم النظري بأتجاه نظرية (الاحتكاك الحضاريcultural Diffustion) التي يرى اصحابها ان الاحتكاك الثقافي هو العامل الرئيسي في تغير الثقافات ، وبخاصة ثقافات الشعوب البدائية او المتأخرة ، وذلك عن طريق اتصال المجتمعات بعضها ببعض ، ومن انصارها (اليوت سميث E.smith ، ولاسwallace).

ينظر د. عبد الباسط محمد حسن ، مدخل علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص٥٢٨-٥٢٩.

(٣٦) فوكوياما ، نهاية التأريخ والانسان الخير، ترجمة فؤاد شايس ، واخرون ، مركز النماء القومي ، بيروت ، ١٩٩٣، ص٢٤.

(٣٧) امير خدا كرم الزندي ، العولمة في ضوء نظرية الصراع الاجتماعي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة السليمانية ، كلية العلوم الانسانية ، قسم علم الاجتماع ، ٢٠٠٩ ،ص١١٢.

(٣٨) د. صادق الاسود ، مصدر سابق ، ص٤١٩.

(39)Coleman,J.and cressey,D.R.social problems Harper and pow publisher,N.y.1978.p62.

(٤٠) المحامي عبد الفتاح شحاذة ، قضية المرأة ، ط٢ ،المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، طرابلس ، الجماهيرية ، ١٤٢٥هـ ، ص١٢٦-١٢٧.

(٤١)د. علي عبد الواحد وافي ، الاسرة والمجتمع ، ط٧، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ١٩٧٧ ، ص٨٨.

(٤٢)د. ضاري خليل محمود، تفاوت الحماية الجنائية بين الرجل والمرأة في قانون العقوبات والشريعة الاسلامية ،مطبعة الجاحظ ، بغداد، ١٩٩٠، ص٧ .

(٤٣)ماركس وانجلز ، المؤلفات ، المجلد الرابع ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨١، ص٦٧.

(٤٤)سلوى خماش ، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف ، ط١، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٧٣، ص ط .

(45)Chapman,J.k woman into the Legal and economic impact of marriage Bewerly Hills, sage publications.N.Y.1978.p20.

(٤٦) ابو بكر احمد باقادر ، قضايا المرأة في منطقة الخليج العربي ، بحوث المؤتمر الاقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية (مايس ١٩٨٤) ،ابو ظبي ،ط١، الكويت ، ١٩٨٥، ص٩٠.

(٤٧)عزيز سيد جاسم ، المفهوم التاريخي لقضية المرأة ،ط١،دار الحرية للطباعة والنشر،بغداد،١٩٨٦ ، ص٢٢٤.

(٤٨)د. سعد عصفور، المباديء الاساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،١٩٨٠، ص٣٩.

(٤٩)د.محمد رفعت عبد الوهاب، مباديء النظم السياسية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ٢٠٠٢، ص٣٥٩-٣٦٠.

(٥٠)شومليه جاند،ركود فوازيه، مدخل الى علم الاجتماع السياسي ، ترجمة اسماعيل الغزالي ، ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٨، ص٤٩-٥٠.

(٥١) شيبستبولين ،الفلسفة الماركسية اللينينية ، ترجمة لويس اسكاروس ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨، ص١٣.

(٥٢)ناجي علوش ، الديمقراطية ، المفاهيم والاشكاليات ، ط١، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٤، ص٦٩.

(٥٣)محي شحاتة ، مصدر سابق ، ص٢٤.

(54)Kinga.L,Karat.C, op cit , p.1-5

(55)coser,L.the functions of social conflict,New york, the free press,1956,p.34-36

(٥٦)د. معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص٣٩-٤٣.

(٥٧) المصدر نفسه ، ص٤٣.

(٥٨)المصدر نفسه ، ص٣١-٣٢.

(٥٩)حلمي سادي ، العنف الاسري بين علم الاجتماع والقانون ، موقع انترنيت :

http:llwww.uJrc-Jordan.orglwebl arsubprog ramshtm.p3

(٦٠)المصدر نفسه ، ص٣ .

(٦١) بيير فيو ، العنف والوضع الانساني ، ترجمة الياس زملاوي ، ط٢ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ١٩٨٥ ، ص١٤١-١٤٢ .

(٦٢)كمال الشافعي ، نسرين عواد ، المرأة الفلسطينية في الاحزاب السياسية ، رام الله ، دون ذكر اسم المطبعة ، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٠ .

(٦٣)انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصباغ ، سلسلة المنظمة العربية لترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠٠ .

(٦٤)المصدر نفسه،ص٢٠١ .

(65)unber son,D.and Ander son,k.Domestic violence,personal and Gender.J.of marriage and the family.N.y.1998.p442-450.

(٦٦) عزيز سيد جاسم ، مصدر سابق ، ص١٨.

(66)Eric,J,Nordskog and others :social change the idea of progress.mc Graw-Hill.N.y.1960.p126.

(٦٧)دلال ملحس استيتية ، التغير الاجتماعي والثقافي ، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن- عمان ،٢٠٠٤،ص١٧.

(٦٨)الفاروق زكي يونس ، التغير الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٢٣٤ .

(٦٩)عبد الوهاب المسيري ، الانثوية ما بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الانثى ، مجلة الفكر والفن المعاصر ، العددان(٧٨و٧٩) سبتمبر- اكتوبر ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص١٥٤ .

(٧٠) طارق ديواني ، افكار الجندرالخبيثة ، موقع انترنيت،عمان،٢٠٠٩.

Httpllwww.basha-elwah yav. Sawaaaa7.2006.p2.

(٧١)مثنى امين الكردستاني،الحركات النسوية من المساواة الى الجندر،دراسة نقدية اسلامية ، موقع انترنيت(لها اون لاين) ،١٥ينابر، ٢٠٠٦ ،ص١.

(٧٢)د.مية الرحبي، الجندراو النوع الاجتماعي،موقع جريدة قاسيون

http:llwww.Qisioun communists,powered by platinum Inc.Cms 2.0-2005.p.3.

(٧٣)نورة خالد السعد، الجندر ودوره في قضايا المرأة ، موقع (لها أون لاين)، ٧ينابر، ٢٠٠٦ ، ص٢ .

(٧٤)ضرار نمر عسال،العنف ضد المرأة واثره على الاساءة الى الطفل ، رسالة ماجستير في العمل الاجتماعي مقدمة الى كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ، ٢٠٠٣ -٢٠٠٤، ص١٧-١٨ .

(٧٥)د.سامية خضر صالح ، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة المشاركة السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص٥١ .

(٧٦)سوبر اكير كار، الجندر والتنمية نشرة بريدج ، ترجمة معهد دراسات التنمية ، تشرين الثاني ،نوفمبر، ٢٠٠١، موقع انترنيت . http:llwww.Arabic version,Bridge,ctrd,2002.p1.

(٧٧) مثنى امين الكردستاني، مصدر سابق ، ص١ .

(٧٨)ابو بكر احمد باقادر، مصدر سابق ، ص٩٠-٩٢.

(٧٩)مثنى امين الكردستاني ، مصدر سابق ، ص١ .

(٨٠)كوثر الخولي ، اسلمة الجندر، مطلب للحركة النسائية العربية ، موقع اسلام (شبكة اسلام أون لاين ، نت) ،١٩/٥/٢٠٠٥ ، ص١ .

(٨١) شمخي جبر ، الجندر علم النوع الاجتماعي ،الحوار المتمدن ، العدد(١٣٣٨)، ٥|١٠|٢٠٠٥ ، ص٢ .
موقع انترنيت:
Shamki jbr a yahoo . com

(٨٢)شادية فتحي ابراهيم عبد الله ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان-الاردن،٢٠٠٥،ص٢١.

(٨٣)احمد حسن يعقوب ، مرتكزات الفكر السياسي ، الدار الاسلامية ، بيروت، ١٩٩٧،ص١٤٤.

(٨٤)العربي صديقي ، البحث عن الديمقراطية العربية ، الخطاب والخطاب المقابل ، ترجمة محمد الخولي وعمر الايوبي ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ايار ، ٢٠٠٧ ، ص٢٧-٢٩ .

(٨٥) عبد الوهاب الكيالي ، كامل الزهيري ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤، ص٢٧٥.

(٨٦)اماني غازي جرار، التربية السياسية(السلام)، الديمقراطية، حقوق الانسان ،ط١،دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن-عمان ، ٢٠٠٨،ص٧٢.

(٨٧) د. برهان زريق ، امكانات ومكانة الحرية والديمقراطية في المشروع النهضوي العربي الراهن ، ط١، منشورات دارعلاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة ، دمشق ، ٢٠٠٨، ص٢٢.

(٨٨)د. محمد رفعت عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص٢٥٩-٢٦٠.

(٨٩) د. برهان زريق ، مصدر سابق ، ص٢٣.

(٩٠)د. ثروت بدوي ، مصدر سابق ، ص٤٢.

(٩١)د. رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق ، ط١، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٤، ص٨١

(٩٢)د. محمد رفعت عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص١٠٤-١٠٦.

(٩٣)روافد محمد علي الطيار ، مصدر سابق ، ص٢٢.

(٩٤) د. عبد العظيم جبر حافظ ، الديمقراطية والمجتمع المدني ، مجلة فكر حر ، مطبعة المجتمع الثقافي ، بغداد ، العدد حزيران ، ٢٠٠٥ ، ص٧٦.

(٩٥)امين برهيية ، تأريخ الفلسفة ، العصر الوسيط والنهضة ، ترجمة جورج طرابيشي ، ط٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٨، ص٢٦٧.

(٩٦) روبرت . م.كاكيفر، تكوين الدولة ، ترجمة حسن الصعب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٦، ص٢١٩-٢٣٠

(٩٧) عبد الحميد متولي ، القانون الدستوري ، الانظمة السياسية ،ط٦، مؤسسة المعارف ، القاهرة، ١٩٩٤، ص٥٠٠.

(٩٨)مصطفى البارودي ، الوجيز في الحقوق الدستورية ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٥٩-١٩٦٠، ص١٥٩.

(٩٩) برهان زريق ، مصدر سابق ، ص٢١٢-٢١٣.

* هناك استخدامات كثيرة لمفهوم الديمقراطية منها (الديمقراطية الاقتصادية، الديمقراطية الصناعية ، الديمقراطية الاجتماعية) كما يشار الى الجماعة باعتبارها ديمقراطية او غير ديمقراطية في ضوء مدى مشاركة الاعضاء بصورة مباشرة او غير مباشرة في عملية اتخاذ القرارات . ينظر: د. محمد علي محمد ، مصدر سابق ، ص٢٤٨.

(١٠٠) امام عبد الفتاح امام ،الطاغية ، ط٨، مطبعة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص٢٩٢-٢٩٣.

(١٠١) فيليب غرين ، الديمقراطية ، مصدر سابق ، ص٣٥٥.

(١٠٢) د. رمزي زكي ، الليبرالية المتوحشة ، ط١، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص١٩.

(١٠٣)د. عبد الحسين شعبان ، جذور التيار الديمقراطي في العراق ، مصدر سابق ، ص١٧.

(١٠٤) د. برهان زريق ،مصدر سابق ، ص١٩٤.

(١٠٥) د. عبد العظيم جبر حافظ ، الديمقراطية والمجتمع المدني ، مصدر سابق ، ص٧٩.

(١٠٦) د. السيد حنفي عوض ، علم الاجتماع السياسي ، مصدر سابق ، ص٧٩.

(١٠٧)المصدر نفسه، ص٨٣-٨٤.

(١٠٨)د. جمال مجدي حسنين ، واخرون ، مصدر سابق ، ص٢٢٠-٢٢١.

(١٠٩) ارنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينة ، ط٢، الفرات للنشر والتوزيع ،بغداد ، ٢٠٠٦، ص١٢-١٨.

(١١٠)د. وسيم حرب ، واخرون ، اشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية ، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ،ط١،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ٢٠١٠، ص١٢٣-١٢٤.

(١١١)اماني غازي جرار ، التربية السياسية (السلام ، الديمقراطية ، حقوق الانسان) ، ط١، دار وائل للنشر عمان ، ٢٠٠٨، ص١٠٦.

(١١٢)د. حميد حنون خالد ، الانظمة السياسية ، ط٣،العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠، ص٢٠.

(١١٣) د. محمد البهي ، الدين والدولة ، من توجيه القرأن الكريم ، دار الفكر ، بيروت، ١٩٧١، ص٥٣٨.

(١١٤)د. عباس محمود العقاد ، الديمقراطية في الاسلام ، ط٦، دار المعارف ، القاهرة ، (د.ت) ، ص٤٣.

(١١٥)د. حسن لطيف الزبيدي، نعمة محمد العبادي ، مصدر سابق ، ص٢٩.

(١١٦)جون ديوي ، الديمقراطية والتربية ، ترجمة متى عقراوي وزكريا ميخائيل ، مطبعة لجنة التاليف والترجمة ، ١٩٤٦، ص٨٩.

(١١٧) وجدان كاظم عبد الحميد التميمي ، الديمقراطية ، رؤية فلسفية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦، ص٩٧-٩٨.

(١١٨)جان جاك بيوتي ، فكر غرامشي السياسي ، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة ، بيروت، ١٩٧٦، ص٢٢٨. (١١٩) اوليفر ليمان ، مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرون ، ترجمة مصطفى محمود محمد ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص١٣٦.

(١٢٠)ينظر عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية ، بحوث الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية حول دور المجتمع العربي في تحقيق الديمقراطية ، بيروت ، ١٩٩٢، ص٩٨.

(١٢١)وجدان كاظم عبد الحميد التميمي ، مصدر سابق ، ص١٤٨.

(١٢٢)صاحب الربيعي ، دور الفكر في السياسة والمجتمع ، ط١،صفحات للدراسات والنشر ،دمشق،٢٠٠٧،ص٨٦-٨٩.

(١٢٣)توماس كاروزرز، انتكاسة في جهود تعزيز الديمقراطية ، ترجمة ابراهيم البيومي غانم ، مجلة الديمقراطية ، مؤسسة الاهرام، العدد(٢٢) ، القاهرة ، ابريل ، ٢٠٠٦، ص١٤٩-١٥٨.

(١٢٤) د.برهان غليون ، واخرون ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة ، في كتاب حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص٢٤٧.

(١٢٥)وسيم حرب ، واخرون ، مصدر سابق ، ص١٨٣-١٨٤.

(١٢٦)صاحب الربيعي،مصدر سابق ،ص ٩٢.

(١٢٧)حميد حنون خالد،مصدر سابق،ص٢٣.

(١٢٨)السيد حنفي عوض،مصدر سابق،ص ٨١.